تلقه بحذف الالف فاكرمه لان لما جزمته الفعل قوى طلبها له فلا يليها
غيره بخلاف ما اذا لم تجزمه لفظا اما لمضيه واما لجزمه بغيرها فيضعف
طلبها للفعل فيليها غيره ويحمل لا استثناء الشعر بعدها الجازم بفعل التفسير
نحو ان زيدا تلقه فاكرمه والله اعلم ولما فرغ من الكلام على المسئلة الثالثة
شرع يتكلم على المسئلة الرابعة فقال ويجب الرفع اى رفع الاسم السابق
على الابتدا اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالابتدا كاذا الفجائية كما فى نحو قولك
خرجت فاذا زيد يضربه عمرو واعلم ان فى هذه المسئلة ثلاثة اقوال احدها
اختصاصها بالابتدا مطلقا والثانى جواز دخولها على الفعلية مطلقا والثالث
التفرقة بين ان يقترن الفعل بقد فيجوز دخولها عليه وان لا يقترن فيمتنع
والقول الاول هو الاصح وعليه فيجب الرفع فى المثال المذكور ويجوز النصب على
القول الثانى ويمتنع على الثالث لفقدان قد وقد علل الرفع جريا على القول
الاصح بقوله لان اذا الفجائية لا يليها الا المبتدا نحو قوله تعالى فاخرج يده فاذا هى
بيضا للناظرين وقوله تعالى فالقاها فاذا هى حية تسعى او لا يليها الا الخبر وذلك
نحو قوله تعالى اذا لهم مكر فى اياتنا فلا يجوز النصب بفعل مضمر لامتناعه راجع
الى الفعل بمعنى وقوعه اى لامتناع وقوع الفعل بعدها اى بعد اذا الفجائية اسما
كما مر فى باب المبتدا وكذا يجب الرفع اى رفع الاسم السابق اذا وقع الفعل المشتغل
بالضمير اى بالعمل فيه عن الاسم بعد ما له صدر الكلام يعنى فصل بين الاسم
والفعل ما لا يصح ان يعمل ما بعده فيما قبله وذلك كالاستفهام وما النافية
وادوات الشرط وما التعجبية والا الاستثنائية وهل الاستفهامية وهلا
التحضيضية وذلك نحو زيد هل اكرمته وعمرو ما صحبته وخالد ان رايته اكرمه
وزيد هل رايته وزيد هلا رايته وما زيد الا يضربه عمرو فيجب رفع زيد فى جميع
هذه الامثلة لان ما له صدر الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر
عاملا ويقاس على ذلك سائر ادوات الصدر وذكره اى المصنف لهذا القسم

وبهذا اى الامتناع تقدر
تعلق الخبر بعدها اى بعد
اذا الفجائية صح

اما

انما هو افادة لتمام اى لاجل افادة تمام القسمة وان كان هذا القسم ليس من
اقسام مسايل هذا الباب لعدم صدق ضابط الباب عليه لان من جملة
الضابط المذكور اول الباب ان يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير
لنصب الاسم السابق وذلك ممتنع مع اذا الفجائية وما ذكرتها
كما قال المصنف فى الاوضح وعبارته فيه ليس من اقسام مسايل الباب
ما يجب فيه الرفع كما فى مسالة اذا الفجائية لعدم صدق الضابط عليها
وكلام الناظم يعنى ابن مالك فى الالفية يوهم ذلك انتهى قال فى التصريح
معللا لوجه الايهام لانه جعله من جملة اقسام الباب لكن ضرورة تتميم
الاقسام الجاته الى ذلك انتهى ولما فرغ من الكلام على المسئلة الرابعة شرع
فى الكلام على المسئلة الخامسة فقال ويستويان ضمير التثنية راجع
الى النصب والرفع اى الرفع والنصب يستويان فيما اذا وقع الاسم بعد
عاطف ولو الفا المفيدة للسببية غير مفصول باما المفتوحة الهمزة المشددة
الميم مسبوق بجملة ذات وجهين يعنى اسمية وفعلية باعتبارين غير تعجبية
اى لم يتبين الفعل فيها على ما التعجبية وذلك كما فى نحو قولك زيد قام وعمرو
اكرمته لاجله او فعمرو اكرمته فيجوز فى عمرو الرفع والنصب على السوا لتكافى
اما لتماثل الحاصل بينهما على كل تقدير وذلك لان الجملة الاولى وهى
زيد قام ذات وجهين اسمية الصدر لان صدرها هو زيد وفعلية العجز
لان عجزها فعل وهو اكرمته وتسمى جملة كبرى لانها جملة فى ضمنها جملة
فعلية صغرى مبنية على مبتديها فان راعيت صدرها اى حافظت عليه
رفعت عمرا وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وكلاهما لا محل له
من الاعراب وان راعيت عجزها نصبت عمرا وكنت قد عطفت جملة فعلية
على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية والرابط بين الجملة المعطوفة
والمعطوف عليها اما الضمير من لاجله العايد على صدر الجملة الاولى او الفا

Copyright © King Saud University